الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية

مسؤولية المسعفين

دراسة للقوانين المتعلقة بمسؤولية مقدمي الإسعافات الأولية حول العالم

المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية

مسؤولية المسعفين

تمت الترجمة بواسطة كريمة بن كريد

o

WHITE & CASE

المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

حول المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية

إن المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية هو مركز امتياز تابع للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تأسس في عام 2012 وتتمثل أهدافه في التقليل من عدد الوفيات وخطورة الإصابات، وكذلك جعل الناس والمجتمعات أكثر صمودًا باستخدام الإسعافات الأولية. لتحقيق ذلك، يعمل الفريق بشكل وثيق مع الجمعيات الوطنية لتسهيل تبادل المعرفة فيما بينها، وتعزيز تعليم الإسعافات الأولية على مستوى العالم. وللتأكد من أن تقنيات الإسعافات الأولية مناسبة لأي دولة ولأي حالة، يشارك المركز في العديد من الدراسات التي يقوم بها أطباء، وعلماء، وباحثون.

للمزيد من المعلومات عن المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية :

globalfirstaidcentre.org

@GlobalFirstAidReferenceCentre

first.aid@ifrc.org

نُشرت في ديسمبر 2020. تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم من شركة White & Case للمحاماة الدولية.

تمت الترجمة بواسطة كريمة بن كريد

الفـــهـرس

حول المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية 1
مقدمـــة 3
سياق الدراسة 4
الاستنتاجات والتوصيات 5
المنهجية 6
أولا- الافتقار الواسع لتعريف مفاهيم الإسعافات الأولية 8
مفهوم الإسعافات الأولية 8
من هو المسعف؟ 10
مفهوم معيار التدريب على الإسعافات الأولية 11
ثانيا- وجود واجب الإنقاذ 14
ثالثا- نظم المسؤولية العامة المطبقة على المسعفين 18
المسؤولية الجنائية 18
المسؤولية المدنية 21
رابعا: التحديات في الحصول على تعويض للمسعف 24

مقدمــة

إن للقوانين واللوائح المتعلقة بمسؤولية المسعفين تأثيرًا كبيرًا على تصرف الناس في حالة الطوارئ. رغم أن المخاطر القانونية المترتبة قد لا تحدد وحدها فيما إذا كان الشخص سيقرر تقديم المساعدة عند الضرورة، إلا أنها قد تسبب بعض التردد وبالتالي التقليل من فرص تقديم تلك المساعدة. في الواقع، في حالة طوارئ (على سبيل المثال في حالة وقوع حادث سيارة، أو حريق، أو طوارئ طبية)، إذا علم الشاهد أنه يمكن تحميله المسؤولية في حال قدم المساعدة، قد يقرر عدم القيام بذلك وانتظار خدمات الطوارئ، أو الأسوأ من ذلك؛ عدم طلب المساعدة. ومثل هذا التأخير في تقديم المساعدة سوف يضر بحالة الضحية المحتملة وبالآخرين. فعلى سبيل المثال، بعد توقف الجهاز التنفسي، يتوقف القلب عن النبض خلال أربع دقائق، ويمكن أن يحدث تلف في الدماغ خلال أربع إلى ست دقائق. كذلك، تحدث 50٪ من الوفيات المرتبطة بحوادث الطرق خلال الدقائق القليلة الأولى من وقوع الحادث، أي غالبًا قبل وصول خدمات الطوارئ إلى مكان الحادث.

لذلك من المهم ضمان وجود إطار مناسب يحول دون تعرض المسعفين لأي عواقب قانونية، أو مالية عندما يختارون تقديم المساعدة. وبالإضافة إلى الحماية القانونية للمسعفين، ذهبت بعض القوانين الوطنية إلى أبعد من ذلك من خلال فرض تقديم المساعدة (أو واجب التصرف) وعقوبة عدم تقديم الإسعافات الأولية إلى شخص بحاجة لها.

الهدف من هذا التقرير هو عرض نتائج الدراسة العالمية التي تم إجراؤها، ولتسليط الضوء على أفضل الممارسات المتعلقة بمسؤولية المسعفين، مع إبراز التشريعات التي ينبغي تحسينها، لأجل مساعدة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على التركيز في جهودها وفي عملها الدعوي.

سياق الدراسة

إن الصليب الأحمر الفرنسي جمعية معترف بها، ذات منفعة عامة، تهدف إلى الحد من كل المعاناة الإنسانية من خلال المشاركة إلى أقصى حد ممكن، في الجهود المبذولة للحماية، والوقاية، والتعليم، وفي النشاطات الاجتماعية والإنسانية.

في كانون الأول / ديسمبر 2012، وقع الصليب الأحمر الفرنسي مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، لتكليفه بإدارة المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية. من مهام المركز المرجعي العالمي للإسعافات الأولية دعم 192 جمعية وطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في عملها الدعوي، مما يتطلب معرفة جيدة بالقوانين المختلفة. وطلب الصليب الأحمر الفرنسي المساعدة للامتثال للمادة 14 من قرار الإسعافات الأولية الصادر عن المؤتمر الدولي لعام 2015، الوارد أدناه:

« يشجع أيضا الدول على التفكير في كل الخطوات اللازمة لتشجيع الأشخاص العاديين الحاصلين على تدريب مناسب على تقديم الإسعافات الأولية، بما في ذلك من خلال منحهم الحماية القانونية من المسؤولية لجهودهم المخلصة، عند الاقتضاء، والتأكد من أنهم على علم بوجود هذه الحماية »

ونتيجة لذلك، قامت شركة White & Case بعمل جرد للقوانين السارية المتعلقة بالمسعفين، من عامة الناس بوجه خاص، وأصدرت هذا التقرير.

الاستنتاجات والتوصيات

يوضح هذا التقرير أن التشريعات المتعلقة بالإسعافات الأولية لا تزال غير متوفرة لدى معظم الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة. أولاً، فيما يتعلق بمفاهيم الإسعافات الأولية، مثل "الإسعافات الأولية"، و"مُقدم الإسعافات الأولية"، و"معايير التدريب على الإسعافات الأولية" ، لا توجد تعريفات أو معايير لدى عدد كبير من الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة.
نلاحظ أن هذه المعايير والتعاريف مهمة لأجل تطوير إطار قانوني واضح فيما يخص الإسعافات الأولية، و يشجع عامة الناس على المشاركة بالإضافة لتدريب عالي الجودة. لذلك، نوصي أن يشارك أصحاب المصلحة المعنيين في الهيئات القضائية ذات الاختصاص، بهدف إدخال مثل هذه التعاريف والمعايير.

فيما يخص مسؤولية المسعف، قد يكون مسؤولا في بعض الهيئات القضائية سواءً حاول الانقاذ أم لا. ويعود ذلك، كما يوضح هذا التقرير، لاعتبار معظم الهيئات القضائية أن المسعف مسؤول في حالة الإهمال، ولكن قد يتحمل أيضًا المسؤولية إن لم يحاول الانقاذ، في حال كانت تلك الهيئة القضائية تنص على واجب تقديم الإغاثة. في هذا الصدد، نوصي بوضع شروط المسؤولية واضحة ومحددة لدى الهيئات القضائية التي تنص على واجب تقديم الإغاثة. كذلك، نوصي بقوة أن يتم إبلاغ عامة الناس بنطاق وشروط واجب تقديم الإغاثة، وذلك لتشجيع المارة على التدخل في حالة الطوارئ. هذا ضروري أيضًا للتأكد من أن الناس على دراية بحقوقهم ومسؤوليتهم المحتملة عندما يختارون تقديم الاسعاف أو لا، حسبما يقتضي الأمر.

أما فيما يتعلق بمسؤولية المسعف، فإننا نوصي الهياكل القانونية المعنية أن تتيح له وسائل للدفاع عن نفسه بمجرد أن يقرر التدخل. سواء كانت المسؤولية جنائية أو مدنية، فإن معظم الهيئات القضائية، التي شملتها الدراسة، لم تضع أي بند محدد. هذا يعني أن المسعف سيلجأ إلى الدفاعات الجنائية العامة للقانون المدني، والتي قد لا تكون دائمًا مناسبة أو قابلة للتطبيق بالنسبة للمسعف. لذا، نوصي بشدة وضع بند محدد في التشريعات، يتعلق بوسائل الدفاع المتاحة للمسعف، وسيسمح ذلك بالتطبيق المناسب لوسائل الدفاع هذه من قبل المحاكم، كما أن إبلاغ عامة الناس بها سيشجع المارة على تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ. لذلك، نوصي بتشجيع وإصدار ما يسمى بـ "قوانين فاعل الخير" ضمن قوانين الهيئات القضائية التي لا توفر بعد وسائل دفاع محددة للمسعفين من ذوي النية الحسنة.

أما فيما يتعلق بإمكانية تعويض المسعف عن أي أضرار، فلقد أظهرت دراستنا أنه في غالبية الهيئات القضائية، سيكون من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - الحصول على هكذا تعويض. ويرجع ذلك إلى أن المسعف، في معظم الهيئات القضائية، سيلجأ إلى النظام المدني العام لمطالبة الضحية بتعويضات. تنص بعض الهيئات القضائية على أحكام محددة، ويجب، برأينا، تشجيع استخدام مثل هذه القوانين لضمان امكانية - وسهولة – تعويض المسعف.

الهدف من كل هذه الاستنتاجات والتوصيات هو جعل الوضع القانوني للمسعف أكثر أمانًا، لضمان عدم معاناته بأي شكل من الأشكال من قرار تدخله بحسن نية. وفقًا لذلك، نوصي بألا يتم إدراج مثل هذه الأحكام الهامة في القانون فحسب، بل يجب أن

تكون معروفة لعامة الناس، حتى لا يؤثر الخطر القانوني لتدخل المارة في حالة الطوارئ على قرارهم بالتدخل. ويساهم هذا، برأينا، في تشجيع عامة الناس لتقديم الإغاثة إلى الشخص الذي يحتاج لمساعدة، مما يعود بفوائد واسعة النطاق للهيئات القضائية التي تتبنى هذا التوجه.

المنهجية

لتقديم صورة عامة عن التشريعات المعمول بها في أكبر عدد ممكن من الهيئات القضائية، قامت White & Case بدراسة تهدف إلى الحصول على تقرير محدد الأهداف ونموذجي عن كل بلد، يغطي مجالات القانون التي يمكن أن تؤثر على المسعفين.

والجدير بالذكر، أن هذه الدراسة تنقسم إلى ثلاثة أجزاء. يغطي الجزء الأول التعريفات المعطاة للمفاهيم المتعلقة بالإسعافات الأولية مثل "الإسعافات الأولية"، و"المسعف"، و"معيار التدريب على الإسعافات الأولية". ويتعلق الجزء الثاني بمسؤولية المسعف، لاسيما بموجب القانون المدني والجنائي، بما في ذلك وسائل الدفاع السارية. أما الجزء الثالث فيتناول الأضرار الناجمة، وما إذا كان بإمكان المسعف الحصول على تعويض عن أي ضرر لحق به. أخيرًا، سمح الدراسة أيضًا للمشاركين بإضافة تعليقات بخصوص أي معلومة هامة أخرى، مثل مشاريع القوانين، والمبادرات العامة المتعلقة بالإسعافات الأولية في الهيئة القضائية.

تم بعد ذلك توزيع هذا الاستبيان داخل الشركة، وتطوع المحامون للإجابة عليه. يوجد إجمالاً 55 مساعدًا و 14 شريكًا في 20 مكتبًا تابعًا لـ *White&Case* في 5 قارات، شاركوا في المشروع من خلال استكمال الاستبيان الخاص بالهيئات القضائية التي اختاروها. وخصت الدراسة إجمالا 59 هيئة قضائية، تمثل 51 دولة. ومع أن كل المحامين ليسوا مؤهلين بالضرورة في الهيئة القضائية المختارة، إلا أنهم اختاروا هيئات قضائية تتوافق فيها متطلبات الاستبيان مع اهتماماتهم، ومهاراتهم اللغوية، ومؤهلاتهم. تم استكمال الاستبيانات على فترة دامت أربعة أشهر، أي لغاية نيسان / أبريل 2019، وتمت مراجعتها واعتمادها من قبل أحد الشركاء. أخيرًا، تم تجميعها ومراجعتها من أجل إعداد هذا التقرير.

البلدان التي شملتها الدراسة

أوروبا: النمسا، بلجيكا، كرواتيا، جمهورية التشيك، الدنمارك، إستونيا، فرنسا، أيرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، مالطا، النرويج، بولندا، البرتغال، روسيا، سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، صربيا، المملكة المتحدة

الأمريكتان: الأرجنتين، البرازيل، كندا، تشيلي، كوستاريكا، كوبا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، غواتيمالا، الولايات المتحدة (DC، IL، FL، T، N، C، MA)

أفريقيا: كينيا، موريشيوس، جنوب إفريقيا، تنزانيا، زيمبابوي

الشرق الأوسط: إسرائيل، لبنان، عمان، الإمارات العربية المتحدة

آسيا: كازاخستان، تايوان، باكستان، الهند، إندونيسيا، تايلاند، اليابان، فيتنام، الصين (البر الرئيسي وهونغ كونغ)

أوقيانوسيا: أستراليا، نيوزيلندا

أولا- الافتقار الواسع لتعريف مفاهيم الإسعافات الأولية

مفهوم الإسعافات الأولية

يتم تعريف الإسعافات الأولية في الإرشادات الدولية الخاصة بالإسعافات الأولية والإنعاش للمنظمة الدولية اتحاد جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر باعتبارها "هي المساعدة الفورية التي تُقدم إلى المريض أو المصاب بانتظار وصول المساعدة المهنية. ولا تشمل هذه المساعدة الإصابة أو المرض الجسدي فحسب، بل تشمل أيضًا خدمات الرعاية الأولية الأخرى ومنها الدعم النفسي-الاجتماعي للأشخاص الذين يعانون من التوتر العصبي نتيجة لما عانوه أو شهدوه من أحداث مروعة. تسعى تدخلات الإسعافات الأولية إلى الحفاظ على الحياة، وتخفيف المعاناة، والوقاية من الأمراض أو الإصابات، وتعزيز الشفاء".

ومع ذلك، فإن معظم التشريعات التي شملتها الدراسة لا تحدد مفهوم الإسعافات الأولية في قوانينها، مع أنها الخطوة الأولى لتطوير إطار قانوني يعزز الإسعافات الأولية. في الواقع، توضح بياناتنا أن أكثر من نصف (52٪) الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة لا توفر تعريفًا للإسعافات الأولية. ومع ذلك، فإن هذا النقص في التعريف يتراوح بين غياب تام، كما هو الحال في سلوفاكيا، أو كوستاريكا، أو باكستان، ونوع من القبول بالتعريف، وإن لم يكن منصوصًا عليه بشكل مباشر في القانون. فعلى سبيل المثال، قدمت منظمات معترف بها تعريفات، مثل فرق الإطفاء (في جامايكا)، والمؤسسات العامة (في البرازيل) أو الصليب الأحمر المحلي، التي تعتبر، في جميع الحالات، بمثابة جهات رسمية مساعدة للحكومة في المجال الإنساني، مما يعني أن تعريف الاتحاد الدولي مناسب.

بلد في دائرة الضوء: "قانون الصليب الأحمر" الكرواتي
اعترفت كرواتيا رسميًا بالصليب الأحمر الكرواتي بموجب قانون صدر في عام 2001. وينص هذا القانون بشكل خاص على أن الصليب الأحمر الكرواتي "يساهم في تدريب المواطنين على تقديم الإسعافات الأولية في ظروف الحياة اليومية"، و "يساهم في التدريب على تقديم الإسعافات الأولية في مكان العمل"، و" ينسق البرنامج الوطني للإسعافات الأولية للسائقين". وبالتالي، إذا كان القانون الكرواتي لا يحدد مفهومًا للإسعافات الأولية، وبالنظر إلى الدور الذي يلعبه الصليب الأحمر الكرواتي في مجال الإسعافات الأولية، فإن تعريف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو المستخدم فعليًا في كرواتيا.

بشكل عام، في الهيئات القضائية التي لا تعريف لديها لهذا المفهوم بموجب القانون، قد يكون تعريف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مناسبًا، ويشار إليه في دراستنا. غير أن هذا التعريف لا يغني عن ضرورة وفائدة وجود تعريف معترف به لهذا المفهوم. تظهر بياناتنا أن 17% فقط من الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة لديها تفسيرًا للمفهوم الذي تم اعتماده إما من خلال فقه القضاء كما هو الحال في جمهورية التشيك، أو من خلال اعتماد قانون كما هو الحال في بولندا .

التعريفات المعتمدة تشبه إلى حد بعيد تعريف الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من حيث الهدف المتمثل في تقديم المساعدة، ومنع حدوث أي ضرر آخر للضحية. كما تمت صياغة وتطوير هذه التعريفات بدرجات متفاوتة. فعلى سبيل المثال، يتم تعريف الإسعافات الأولية بأنها "مساعدة طبية أولية تقدم لإنقاذ الأرواح، ومنع تعرض شخص للخطر أو لتخفيف ألمه" في إسرائيل، و "تقديم المساعدة لضحايا الضائقة الحيوية، والحوادث، والأحداث المأساوية، والكوارث، والحرائق" في لوكسمبورغ، و "مجموعة من الإجراءات الطارئة المتخذة لإنقاذ شخص صحته في خطر، يؤديها شخص في مكان وقوع حادث، بما في ذلك استخدام الأجهزة والمعدات الطبية [...] والأدوية التي لا تستدعي وصفة طبية [...] " في بولندا.

بلد في دائرة الضوء: تحديد الإسعافات الأولية من خلال نطاق القانون في أيرلندا

رغم كون القانون الأيرلندي لا يعرّف فعليًا مصطلح "الإسعافات الأولية"، إلا أنه يحدد مجال الأنشطة التي يغطيها قانون "فاعل الخير"، مما يعادل الإسعافات الأولية، لكنه يقتصر على مجال مسؤولية المسعفين. ويغطي القانون "تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، أو المشورة، أو الرعاية لشخص (1) معرض لخطر كبير ووشيك، أو ظاهريا في خطر كبير ووشيك بالتعرض للإصابة، (2) مصاب فعليا أو ظاهريا، أو (3) يعاني فعليا أو ظاهريا من مرض." (...)

31 ٪ المتبقية من الهيئات القضائية قيد الدراسة تتواجد بين المجموعتين بطريقة إو بأخرى. رغم أنها لم تحدد مفهومًا عامًّا للإسعافات الأولية، تنص تشريعاتها على تفسير المفهوم في سياق مكان العمل. كما ذُكر في تقرير 2015 "القانون والإسعافات الأولية" للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن الإسعافات الأولية في مكان العمل تمثل التفويضات القانونية الأكثر شيوعًا فيما يتعلق بالإسعافات الأولية. لذا، ليس من المستغرب أن مفهوم الإسعافات الأولية يؤخذ في الاعتبار في تشريعات الصحة المهنية.

إن بعض التعاريف تقتصر بوضوح على مكان العمل، كما هو الحال في إندونيسيا، حيث تعرّف الإسعافات الأولية بأنها "جهود تقديم الإسعافات الأولية على الفور وبعناية للعمال و / أو الأشخاص الآخرين المتواجدين في مكان العمل، والذين يعانون من مرض أو إصابة في العمل". معظم التعاريف عامة جدًا، مثل أستراليا حيث يتم تعريف الإسعافات الأولية بأنها " العلاج أو الرعاية الفورية المقدمة إلى شخص يعاني من إصابة أو مرض، حتى يتم توفير مزيد من الرعاية له أو يتعافى"، أو في مالطا حيث يتم تعريف الإسعافات الأولية على أنها "العلاج الذي يرمي للحفاظ على الحياة والتقليل من عواقب الإصابة والمرض حتى يتم الحصول على مساعدة طبيب أو ممرضة". هذه التعريفات تستحق أن تستخدم خارج لوائح مكان العمل، ويمكن استخدامها بشكل عام لتقديم إطار قانوني واضح للإسعافات الأولية.

من هو المسعف؟

المسعف بشكل عام هو الشخص الذي ينقذ شخصًا آخر، من خلال تقديم الإسعافات الأولية، في حالة طوارئ. بشكل عام، يمكن تصنيف مقدم الإسعافات الأولية وفقًا لتدريبه: يمكن أن يكون متطوعًا غير محترف دون أي تدريب، أو مسعفًا مدربًا (معتمدًا أم لا)، أو أخصائي صحة. إن الحاجة إلى تعريف مقدم الإسعافات مهم لتحديد دقيق لأي نظام قانوني سيتم تطبيقه. ومع ذلك، فإن دراستنا توضح أن 57٪ من الهيئات القضائية التي تناولناها لا تقدم أي نوع من التعريف لهذا المفهوم. في بعض من هذه البلدان، لم نجد أي تمييز أو تصنيف للمسعف، كما هو الحال في البرتغال، أو تنزانيا، أو زيمبابوي، أو عمان. وفي الهيئات القضائية الأخرى، بينما لا يوجد إلى الآن تعريف مناسب للمسعف، فقد لاحظنا أنه يتم عمليًا التمييز بين الفئات المختلفة للمسعفين. يتم تطبيق هذا التمييز إما من السوابق القضائية أو غيرها من الوثائق الملزمة. على سبيل المثال، في البرازيل، وفقًا للسوابق القضائية والمبادئ التوجيهية المتاحة، يتم تصنيف المسعفين إلى ثلاث فئات: متطوع غير محترف، ومسعف معتمد، وأخصائي في الرعاية الصحية. وبالمثل، في إيطاليا، يميز مزيج من القوانين واللوائح المختلفة بين المتطوعين والهواة، المتطوعون المؤهلون، وعضو مؤهل من فريق إسعافات أولية، وأخصائي صحي. ويتم هذا التصنيف العملي أيضًا في السويد، أو جمهورية التشيك، أو إستونيا.

.في الهيئات القضائية الأخرى التي شملتها الدراسة، يقدم معظمهم (26٪) تعريفًا عامًا للمسعف، 13٪ يفعلون ذلك ولكن فقط في سياق قانون العمل، و4٪ يقدمون تعريفًا يقتصر فقط على المسعفين المحترفين. بعض هذه التعريفات عامة، تخاطب بشكل أساسي المسعفين من عامة الناس، ولا تقدم أي تصنيف.

بلد في دائرة الضوء: مفهوم واسع للمسعف في كندا

يتم اعتماد القوانين المتعلقة بمسؤولية المسعف على مستوى كل مقاطعة كندية، وقد تختلف القوانين من مقاطعة لأخرى. ومع ذلك، تقدم معظم المقاطعات تعريفًا واسعًا يشمل أي فرد يقدم الإسعافات الأولية، طالما يتم تقديم هذه المساعدة في حالة الطوارئ، ودون توقع أي مقابل. يشمل هذا التعريف أيضًا أخصائيي الرعاية الصحية الذين يقدمون المساعدة خارج المستشفى أو أي منشأة طبية أخرى.

على سبيل المثال، في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما في قانون دبي المحلي، يُعرَّف المتطوع بأنه "أي شخص يكرس نفسه، طواعية ودون إكراه أو قسر، لأداء عمل تطوعي دون أجر". وبالمثل، في مقاطعة كولومبيا (الولايات المتحدة)، يُعرَّف المسعف بأنه "أي شخص يقدم، بحسن نية، مساعدة أو معونة طبية طارئة لشخص مصاب (...) دون توقع الحصول أو المطالبة بتعويض من هذا الجريح مقابل هذه الخدمة."

ومع ذلك، قد يسمح التعريف المعتمد أيضًا بالتصنيف، الذي سيكون مرجعًا عند تطبيق نظام المسؤولية على المسعف. فعلى سبيل المثال، في ولاية تكساس (الولايات المتحدة)، يُعرَّف مقدمو الإسعافات الأولية بأنهم "أشخاص غير مرخصين أو غير معتمدين في الفنون العلاجية، ويقدمون بحسن نية رعاية الطوارئ، كما يفعل موظفو الخدمات الطبية في حالات الطوارئ". وبالمثل، يميز القانون البولندي بين مقدمي الرعاية الصحية غير المحترفين، ومقدمي الإسعافات الأولية المهنيين (مثل المسعفين والمنقذين). يوجد كذلك تمييز مماثل في أيرلندا ولوكسمبورغ. في الصين، يتم تعريف المسعف فقط ضمن مقدمي الرعاية الصحية المحترفين مثل الأطباء، والممرضات، وموظفي المساعدة الطبية، على الرغم من أن بعض الحكومات المحلية تعترف أيضًا بالمسعفين من عامة الناس، لتشجيعهم على تقديم الإسعافات الأولية إذا لزم الأمر.

بلد في دائرة الضوء: تصنيف شامل في قوانين كوستاريكا

يميز المرسوم الكوستاريكي الخاص بالرعاية خارج المستشفى بين مختلف الأنواع من المسعفين، مما أدى إلى تعريف وتصنيف دقيقين، والذي قد يكون مفيدًا لتوفير مختلف خدمات الرعاية والمسؤوليات. لذا، يتم تعريف خمس فئات في كوستاريكا: أخصائيو الصحة، ومساعدو الطوارئ الطبية (غير مرخصين بالضرورة)، وفنيو الطوارئ الطبية (مرخصون)، ومساعدو الإسعافات الأولية (ممن لديهم تدريبًا أساسيًا على الإسعافات الأولية)، والمتطوعون (بدون تدريب).

كما ذكرنا سابقًا، يتم تقديم بعض التعاريف للمسعف، ولكن غالبًا في سياق مكان العمل، حيث كثيرا ما نجد قوانين ولوائح متعلقة بالإسعافات الأولية. هذا هو الحال، على سبيل المثال، في كرواتيا، ومالطا، والمملكة المتحدة، وأستراليا، والفيتنام. تتعلق هذه التعريفات بشكل أساسي بالمؤهلات التي يجب أن يحملها الشخص كي يعتبر مسعفًا. على سبيل المثال، في موريشيوس، المسعف هو "شخص تم تدريبه عن طريق منظمة معتمدة من قبل الأمين الدائم لأغراض هذه اللوائح، وحاصل على شهادة إسعافات أولية سارية المفعول صادرة عن هذه المنظمة". وبالمثل، فإن القانون في هونغ كونغ بخصوص "الشخص المتدرب على الإسعافات الأولية" والذي يتم تعريفه على أنه "الشخص الحاصل على شهادة كفاءة سارية المفعول في الإسعافات الأولية (...)، أو ممرض مرخص (...)، أو يكون قد أكمل دورة تدريبية في الإسعافات الأولية بشهادة تحت إشراف المفوض"

يمكن استغلال متطلبات التدريب على الإسعافات الأولية والتأهيل المستخدمة في مكان العمل، لتحسين التدريب والوصول إلى الإسعافات الأولية بشكل عام خارج مكان العمل. بالنسبة للهيئات القضائية المتبقية التي شملتها الدراسة، وجدنا تعريفًا واحدًا فقط للمسعف المحترف والذي يسمح أيضًا بالتصنيف ولكنه سيكون أكثر وضوحًا إذا تم الأخذ بعين الاعتبار أيضًا المسعفين من عامة الناس. فعلى سبيل المثال، في تايوان، لم نجد سوى تعريفًا لـ "موظفي الطوارئ الطبية" والمتمثل في " موظفي الرعاية من الأطباء، وطاقم التمريض، وفنيي الإنقاذ."

مفهوم معيار التدريب على الإسعافات الأولية

تظهر بياناتنا أن غالبية (55٪) من الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة لديها شكل من معايير التدريب. غير أن هذا الرقم يخفي تنوعًا كبيرًا في المعايير، وفي السياقات التي تنطبق عليها. في الواقع، تنطبق بعض هذه المعايير في مكان العمل، كما هو الحال في إستونيا، أو مالطا، أو السويد، أو سويسرا، أو المملكة المتحدة. وعلى سبيل المثال، يفرض قانون ولوائح مكان العمل في تنزانيا برامج تدريبية تستلزم موافقة الحكومة. في أستراليا، تتوقف إلزامية التدريب الخاص بالإسعافات الأولية على مستوى المخاطر في مكان العمل. بالنسبة لأماكن العمل عالية الخطورة، يجب أن يتم اعتماد هذا التدريب من قبل منظمة تدريب مسجلة بموجب القانون الأسترالي. يمكن أن يكون مفهوم الموافقة أو المصادقة على تدريب الإسعافات الأولية، سواء في مكان العمل أو خارجه، مفيدًا لضمان جودة واتساق البرامج التدريبية.

بلد في دائرة الضوء: الإشراف الدقيق على التدريب على الإسعافات الأولية في مكان العمل في جنوب إفريقيا
ينظم قانون الصحة والسلامة المهنية لعام 1993 التدريب في أماكن العمل. وينص القانون على قواعد صارمة يجب الالتزام بها كي يتسنى للمسعفين الحصول على الاعتماد. يجب أن يكون هؤلاء المسعفون حاصلين على شهادة كفاءة سارية المفعول في الإسعافات الأولية، صادرة عن منظمة معتمدة من قبل وزارة العمل، وموافق عليها من قبل هيئة ضمان الجودة. إضافة إلى ذلك، تم تشكيل اللجنة الوطنية لمعايير التدريب على الإسعافات الأولية والرعاية في حالات الطوارئ لوضع وإدامة معايير التدريب على الإسعافات الأولية والطوارئ.

بالإضافة إلى معايير التدريب في مكان العمل، تم وضع بعض المعايير ولكن لا يتم تطبيقها إلا ضمن بعض المهن. على سبيل المثال، في كازاخستان، بالإضافة إلى الموظفين في مرافق الإنتاج الخطرة، فإن التدريب على الإسعافات الأولية مفروض على عمال الرعاية الصحية الذين ليس لديهم تدريب طبي وسائقي المركبات. وكذلك في سويسرا، يجب على أي شخص يطلب الحصول على رخصة قيادة أن يتلقى دورة تدريبية للإسعافات الأولية، مدتها عشر ساعات، وتكون معتمدة من المكتب الفيدرالي للطرق. في ولاية كاليفورنيا (الولايات المتحدة)، يجب تدريب المسعفين ورجال الإطفاء على الإنعاش القلبي الرئوي، ويجب أن يُعتمد التدريب من قبل السلطات. أخيرًا، في الإكوادور، توجد دورات إسعافات أولية محددة للمرشدين السياحيين، وستستفيد هذه المعايير من الاستخدام الواسع في المجتمع، أو على الأقل من توسيعها لتشمل فئة أكبر من الأفراد.

من وسائل تناول التدريب على الإسعافات الأولية؛ توفير التدريب في سن مبكرة في المدرسة. لقد حددنا العديد من الهيئات القضائية التي توفر التدريب في المدارس، مع معايير محددة للتدريب على الإسعافات الأولية. على سبيل المثال، في النرويج، يعد التدريب على الإسعافات الأولية جزءًا من المناهج المدرسية الوطنية، ويقدم مجلس الإسعافات الأولية إرشادات للإسعافات الأولية. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على الموظفين في المدارس ورياض الأطفال تلقي تدريب على الإسعافات الأولية. وتوجد دورات تدريبية مماثلة في الدنمارك لطلاب المدارس الثانوية. أما في مقاطعة كولومبيا (الولايات المتحدة)، فإن الإنعاش القلبي الرئوي إلزامي للتخرج من المدرسة الثانوية، ويجب على المدارس العامة والمدارس المستقلة العامة توفير إرشادات للطلاب حول الإنعاش القلبي الرئوي.

بلد في دائرة الضوء: **تدريب على الإسعافات الأولية في سن صغيرة في المدارس الإسبانية**
تم تطوير معيار تدريب خاص بالتعليم الابتدائي في إسبانيا، إذ يتعين على المدارس الابتدائية توفير تعليم الإسعافات الأولية. الهدف هو تعليم الأطفال تحديد حالة الطوارئ ومعالجتها من خلال تقديم الإسعافات الأولية. تأمل الحكومة أنه حتى إذا كان الطفل غير متمكن من إثبات قدرته على تقديم الإسعافات الأولية بنفسه (على سبيل المثال الإنعاش القلبي الرئوي)، فسيكون قادرًا على توجيه المارة البالغين. ينقسم المنهج إلى ثلاثة مواد: علوم الطبيعة، والقيم الاجتماعية والمدنية، والتربية البدنية.

في هيئات قضائية أخرى، تم تطوير معايير للمسعفين المحترفين، لكننا لم نجد معايير للتدريب موجهة لعامة الناس. في إيطاليا مثلا، يُعرّف المسعف المؤهل على أنه شخص تلقى دورة وحصل على شهادة تدريب على الإسعافات الأولية وفقًا للوائح الإقليمية. في بولندا، على المسعفين حمل شهادة سارية المفعول إثر إتمام دورة معتمدة للإسعافات الأولية، على غرار المسعفين المؤهلين في إسرائيل. في فلوريدا (الولايات المتحدة)، يتم توفير معايير التدريب على الإسعافات الأولية لبعض رجال الأمن. وأخيرًا، في اليابان، يتوفر ترخيص وطني للإسعافات الأولية، يتطلب اجتياز اختبارات مختلفة بعد تدريب محدد منصوص عليه في القانون.

حاولت دول أخرى وضع معايير تدريب أكثر شمولا. في فرنسا مثلا، نشرت السلطات كتيبات، وأدلة مرجعية من أجل توفير معيار موحد. وبالمثل، في روسيا، أعدت ونشرت وزارة الصحة كتيبات وإرشادات متعلقة بالإسعافات الأولية. أما في إندونيسيا، أقر القانون بمعيار التدريب المنصوص عليه في إرشادات الإسعافات الأولية التي نشرها الصليب الأحمر الإندونيسي.

من المؤسف أن في حوالي 45٪ من البلدان التي شملتها الدراسة، لم نجد أي معيار متعلق بالإسعافات الأولية، سواء بشكل عام أو في سياقات محددة. كما لوحظ سابقًا، تسمح هذه المعايير بجودة برامج التدريب على الإسعافات الأولية واتساقها، ويمكن أن يكون غياب المعيار وخيمًا في حالة الطوارئ، سواء أثناء مساعدة الضحية (إذا كان توفير الإسعافات الأولية غير مناسب)، أو مساعدة مسعف آخر (حيث أن وجود اتساق في التدريب سيسمح بتعاون أفضل)، أو عند نقل الضحية لخدمات الطوارئ (لأجل إعطاء أكبر قدر ممكن من المعلومات حول حالة الضحية).

ثانياً- وجود واجب الإنقاذ

يمكن تعريف واجب الإنقاذ على أنه التزام شخص ما بمساعدة شخص آخر في خطر. بموجب هذا المفهوم، قد يُعتبر المسعف الذي لم يساعد الضحية مسؤولا جنائيًا. غير أن وجود مثل هذا الواجب ومعايير تطبيقه تختلف على نطاق واسع من هيئة قضائية إلى أخرى. تُظهر بياناتنا أنه من بين الدول التي شملتها الدراسة، فإن العالم منقسم بالتساوي بين الهيئات القضائية التي تنص على ما يشبه واجب الإنقاذ (52٪)، وتلك التي لا تنص على مثل هذا الواجب (48٪).

من الناحية التخطيطية، يمكن القول أنه في الهيئات القضائية ذات تقليد القانون المدني (كما هو الحال في أوروبا) واجب الإنقاذ موجود، بينما لا يوجد مثل هذا الواجب في بلدان القانون العام، لكن وجود هذا الواجب في هذه البلدان يمكن أن يظهر أيضًا. في الواقع، حتى لو لم يكن عمومًا واجب الإنقاذ مفروضًا على عامة الناس في بلدان القانون العام، قد يكون هناك واجب رعاية يتضمن واجب الإنقاذ، عند وجود علاقة خاصة مثل واجب الآباء تجاه أبنائهم أو الأطباء تجاه مرضاهم.

في **أوروبا**، توفر الغالبية العظمى من الدول التي شملتها الدراسة واجب الإنقاذ. ومن الاستثناءات البارزة؛ المملكة المتحدة ومالطا، وأيرلندا. هناك هيئات قضائية أخرى تنص على واجب أكثر أو أقل إلزامًا. فعلى سبيل المثال في السويد، ليس هناك واجب الإنقاذ في حد ذاته، بل واجب الاتصال للحصول على مساعدة لـ "الشخص الذي يكتشف أو يدرك بأي طريقة أخرى حريقًا أو حادثًا، وهو ما يعني خطر الموت أو الإصابة الخطيرة"، والتي يعاقب عليها القانون بغرامة. في ايطاليا، الواجب أكثر صرامة ويجعل "الفشل في الإبلاغ عن أو مساعدة أي شخص يبدو ميتًا أو جريحًا" مخالفة، مع فرض على الأقل واجب طلب المساعدة. وهناك هيئات قضائية أخرى، مثل كرواتيا وفرنسا، تطبق واجب الإنقاذ بشكل صارم ولا تقتصر بمجرد واجب طلب المساعدة. هذا أمر شائع في العديد من الهيئات القضائية الأخرى، على سبيل المثال سلوفاكيا، التي تنص على أن "أي شخص لا يقدم المساعدة اللازمة لشخص ما في خطر الموت أو تظهر عليه علامات خطر كبير على صحته، على الرغم من قدرته على القيام بذلك دون أن يعرّض نفسه أو شخصًا آخر للخطر، يعاقب بالسجن لمدة تصل إلى عامين"

بلد في دائرة الضوء: واجب الإنقاذ محدود في روسيا
لا يوجد إلزام قانوني لتقديم الإسعافات الأولية على عامة الناس بموجب القانون الروسي. ينطبق واجب الإنقاذ هذا فقط على "أولئك الذين، بحكم واجباتهم المهنية، يستجيبون للحوادث وحالات الطوارئ، ويمتلكون تدريبًا على الإسعافات الأولية" مثل قوات الشرطة، أو رجال الإطفاء، أو فرق الإنقاذ في حالات الطوارئ. بالإضافة إلى ذلك، فإن "ترك شخص في خطر" يعاقب جنائياً ولكن هذا يخص فقط أولئك الملزمين قانوناً برعاية الشخص المذكور، أو إذا كانوا هم الذين جعلوا الشخص في وضع يهدد حياته أو صحته. ومع ذلك، تنص قوانين المرور على أن "السائقين المتورطين في حوادث السيارات ملمزمون قانونيًا بتقديم الإسعافات الأولية لضحايا الحادث."

غير أن واجب الإنقاذ لا ينطبق بشكل أعمى في الهيئات القضائية التي تنص على هذا الواجب. إذ تأخذ المحاكم في الاعتبار ملابسات الحالة عند تقدير ما إذا كان الشخص قد فشل في تقديم الإغاثة أم لا. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القانون عمومًا على بعض الاستثناءات أو وسائل الدفاع تتعلق بواجب الإنقاذ. فعلى سبيل المثال، في البرتغال، يتم تخفيف الالتزام بتقديم المساعدة لكون "عدم تقديم المساعدة لا يُعاقب عليه في حال قد يتسبب في خطر جسيم على حياة المنقذ، أو سلامته الجسدية، أو لسبب وجيه آخر يحول دون تقديم المساعدة".

ووجدنا بعض الأحكام أكثر تحديدًا، على سبيل المثال في بلجيكا، حيث يكون عدم تقديم المساعدة مرهونًا بمعرفة الخطر، وعدم وجود خطر جسيم على المسعف أو غيره. وهذا يعني أنه في حالة تقييم المسعف لخطورة الموقف بشكل خاطئ ولم يتدخل، فقد لا يتحمل المسؤولية لأن المخالفة يجب أن ترتكب عمدًا. كذلك، نجد إمكانية إعفاء الشاهد من المسؤولية، إلا إذا كان على دراية بالموقف ورفض عمدًا تقديم المساعدة، على سبيل المثال في لوكسمبورغ، أو إيطاليا، أو إسبانيا. وعادة ما يتم تقدير هذه النية المبيتة لعدم تقديم المساعدة من قبل المحاكم. على سبيل المثال في فرنسا، يتم تقدير وعي الشخص بدرجة خطورة الموقف بناءً على مؤهلاته. واعتبرت المحاكم الفرنسية أنه من المفترض أن يكون الطبيب مدركًا لدرجة الخطر، عند إبلاغه بشكل صحيح.

رغم أنه تم جمع بيانات محدودة لأفريقيا، تُظهر الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة أن الموقف من واجب الإنقاذ متفاوت. معظم الهيئات القضائية التي تمت مراجعتها لا تنص على واجب الإنقاذ. مثلا، لا تنص كينيا على واجب الإنقاذ، بل تكتفي فقط بتجريم التدخل غير القانوني في جهود طرف ثالث للنجاة من كارثة. والوضع مشابه في تنزانيا، وزيمبابوي، وجنوب إفريقيا، والتي لا تنص أيضًا على واجب الإنقاذ عمومًا. غير أن في جنوب إفريقيا، يوجد واجب الإنقاذ هذا في حال خضوع شخص لواجب قانوني، مثل شغل منصب أو وظيفة معينة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تكليف أصحاب العمل أيضًا بضمان تقديم الإسعافات الأولية لموظفيهم في حالة الإصابة أو الطوارئ. الهيئة القضائية الوحيدة التي شملتها الدراسة والتي تم فيها تحديد واجب الإنقاذ هي موريشيوس، حيث يتم تحمل المسؤولية الجنائية عن "السهو المتعمد أو الإخفاق المتعمد في تقديم المساعدة" و "رفض أو إهمال تقديم المساعدة". وكما هو الحال بالنسبة للهيئات القضائية في أوروبا، يتم توفير العديد من الاستثناءات بموجب قانون موريشيوس، في حال كان هناك خطر على المسعف أو على طرف ثالث، والحاجة إلى مساعدة متناسبة بدلاً من المساعدة الفعالة.

في **الأمريكتين**، نصف التشريعات التي شملتها الدراسة تنص على نوع من واجب الإنقاذ. فعلى سبيل المثال في الأرجنتين، "إغفال أو عدم تقديم المساعدة لطفل أقل من 10 سنوات، أو لجريح، أو شخص مهدد بأي خطر كان" يعاقب بغرامة. توجد أحكام مماثلة في شيلي، وكوستاريكا، والتي تحتوي أيضًا على وسائل الدفاع، ولا سيما خطر إلحاق الضرر بالمسعف، والسهو عمدًا عن تقديم المساعدة. قد لا تنطبق أحيانًا واجبات الإنقاذ هذه على عامة الناس، وتكون أكثر محدودية. على سبيل المثال، في كوبا، وجدنا فقط واجب الإنقاذ "للأطباء" في حال عدم تقديم المساعدة، مما يجعل نطاق الواجب مقتصرًا فقط على متخصصي الرعاية الصحية.

بلد في دائرة الضوء: واجبات مختلفة حسب هوية مقدم الإسعافات الأولية في البرازيل
يجرم قانون العقوبات البرازيلي عدم تقديم المساعدة، مما يعني "(1) عدم تقديم المساعدة، حيثما أمكن ذلك دون مخاطر شخصية، لطفل مهجور أو مفقود، أو لشخص معوق أو مصاب، أو لمن يواجهون خطرًا وشيكًا أو (2) عدم تنبيه السلطات إلى ضرورة الإنقاذ". من خلال مراجعة السوابق القضائية، تبين أن المحاكم تفسر هذا البند على أنه يتطلب فقط شخصًا عاديًا دون تدريب، لتنبيه خدمات الطوارئ. غير أنه في حال كان الشخص قد تلقى تدريبًا في الإسعافات الأولية (على سبيل المثال رجل إطفاء، أخصائي رعاية صحية، عسكري، شرطي ...)، فيجب عليه تقديم الإسعافات الأولية من أجل الوفاء بالشرط المتعلق بواجب الانقاذ.

أما النصف المتبقي من التشريعات فلا ينص على أي واجب إنقاذ. ليس من المستغرب أن دول "القانون العام" مثل كندا والولايات المتحدة لا تطلب من الأشخاص العاديين تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. في الولايات المتحدة، تكون القوانين المتعلقة بمسؤولية المسعف على مستوى الولايات، مما يعني أن بعض الأحكام قد تختلف. على سبيل المثال، في العديد من الولايات، مثل مقاطعة كولومبيا، يتطلب القانون من الأفراد على الأقل إخطار قوات الأمن و / أو طلب المساعدة لغرباء معرضين للخطر. بالإضافة إلى ذلك، تدرس كاليفورنيا إضافة واجب الإنقاذ إلى القوانين المتعلقة بمسؤولية المسعف. كما تمت ملاحظة غياب واجب الإنقاذ في تشريعات جمهورية الدومينيكان، أو الإكوادور، أو غواتيمالا.

توفر معظم الهيئات القضائية التي تمت مراجعتها في **الشرق الأوسط** نوعًا من واجب الإنقاذ، وغالبًا ما يقترن بواجب طلب المساعدة. على سبيل المثال، في إسرائيل، ينص القانون على أن "الشخص ملزم بتقديم المساعدة إلى شخص (...) في خطر جسيم ومباشر يهدد حياته، أو سلامته الجسدية، أو صحته، ما لم يؤدي ذلك إلى [وضع] مقدم المساعدة في خطر" وأن " يُعتبر الشخص قد قدم المساعدة إذا قام بإخطار السلطات". وبالمثل، في لبنان، يشترط القانون على الشخص إما المساعدة شخصياً أو على الأقل طلب المساعدة. القانون في دولة الإمارات العربية المتحدة مماثل أيضًا فيما يتعلق بواجب الإنقاذ أو طلب المساعدة. ومع ذلك، فإن بعض التشريعات لا تنص على مثل هذا الواجب. فعلى سبيل المثال، لم نجد أي واجب الإنقاذ في قوانين عمان.

في منطقة **آسيا والمحيط الهادئ**، لم نجد سوى عددًا صغيرًا من الهيئات القضائية التي تنص على واجب الإنقاذ. وتجدر الإشارة إلى أن القانون الفيتنامي يحمّل المسؤولية الجنائية لـ "أي شخص [قادر] على مساعدة شخص في خطر ولكن لم يقدم المساعدة، مما أدى إلى وفاة هذا الشخص". وتفرض عقوبات مشددة إذا كان الجاني ملزمًا بواجب الإنقاذ بموجب القانون أو بأخلاقيات مهنته (مثل مسعفي الطوارئ، والمتخصصين في الرعاية الصحية ...). وبالمثل، في إندونيسيا، سيتحمل الشخص المسؤولية الجنائية إن لم يقدم المساعدة دون تعريض نفسه للخطر ونتج عن ذلك وفاة الشخص. تعرّف المساعدة على أنها إما تقديم المساعدة مباشرة أو طلب المساعدة.

بلد في دائرة الضوء: **واجب الإنقاذ يقتصر على الطرق اليابانية**
كقاعدة عامة، لا يُطلب من المارة غير المحترفين توفير الإنقاذ في اليابان، ولكن هناك استثناء واحد لهذه القاعدة لحوادث المرور. ينص قانون المرور على أنه "في حالة وقوع حادث مروري، يجب على السائق وركاب السيارة وعربات الترام المتورطة في الحادث المروري التوقف فورًا عن القيادة واتخاذ الإجراءات اللازمة، مثل مساعدة المصابين وتفادي مخاطر الطريق". قد يتعرض أي شخص ينتهك هذا البند إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة.

في جميع الهيئات القضائية المتبقية - والتي تمثل الغالبية العظمى منها - لم نجد أي واجب إنقاذ. كذا هو الحال مثلا في نيوزيلندا، أو باكستان، أو الهند، أو هونج كونج. هذا ليس مفاجئًا لأن معظم هذه الهيئات القضائية تعتمد "القانون العام". هذا هو الحال أيضًا في تايوان حيث لا يوجد واجب إنقاذ، ولكن الالتزام فقط بعدم إعاقة خدمات الطوارئ في القيام بعملها. وتجدر

الإشارة إلى أنه في أستراليا، بينما لا يوجد أيضًا واجب عام للإنقاذ، فإن صاحب العمل في سياق تنظيم شؤون العمل، مسؤول عن صحة وسلامة موظفيه، مما يؤثر إيجابًا على واجب التدخل في حالات يوجد فيها خطر الموت، أو الإصابة الخطيرة، أو المرض.

ثالثا- نظم المسؤولية العامة المطبقة على المسعفين

في الغالبية العظمى من الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة، لا توجد أحكام محددة بخصوص المسؤولية الجنائية أو المدنية للمسعف. ونتيجة لذلك، سيتم تطبيق الأحكام العامة، مثل وسائل الدفاع لأنظمة المسؤولية الجنائية والمدنية في سياق تقديم المسعف للمساعدة. في حين أن عدم وجود أحكام محددة ليس مشكلة في حد ذاتها، يجب التأكد من أن وسائل الدفاع بموجب الأنظمة العامة تنطبق بشكل فعال على المسعف. الهدف هو أنه إذا قرر أحد المارة تقديم المساعدة للضحية في حالة طوارئ، فلن يتحمل أي مسؤولية نتيجة لتدخله. قد يكون هذا الإعفاء مقصورًا - على سبيل المثال، فقط على أولئك الذين يتصرفون بحسن نية وبدون إهمال - ولكن يجب أن يكون هذا الإعفاء متاحًا ومعروفًا لدى عامة الناس.

المسؤولية الجنائية

بالإضافة إلى واجب الإنقاذ، الذي نوقش سابقًا، يمكن تحميل المسعفين المسؤولية عن المساعدة التي قدموها، بموجب أحكام القانون الجنائي العام. على سبيل المثال، في غواتيمالا، يمكن تحميل الشخص المسؤولية بموجب عدة أحكام: إصابة طفيفة؛ إصابة، إصابة خطيرة، إصابة بسبب الإهمال، قتل عادي، قتل نتيجة الإهمال. وبالمثل، قد يكون المسعف مسؤولاً في مالطا، حيث "يمكن اعتبار أي شخص مسؤولا جنائياً بسبب التهور، أو الإهمال، أو عدم الكفاءة، أو عدم مراعاة القوانين، يتسبب في إلحاق ضرر جسدي أو وفاة أي شخص". في اليابان، قد يكون المنقذ مسؤولاً عن التسبب في إصابة، أو وفاة بسبب الإهمال. كما تم تحديد أحكام مماثلة قد تنطبق في سياق الإسعافات الأولية بشكل صريح في لوكسمبورغ، والبرازيل، والإكوادور، وإندونيسيا، وجمهورية الدومينيكان، وكينيا، والإمارات العربية المتحدة. ويمكن القول أن جميع الهيئات القضائية لديها أحكام مماثلة، لأنها ليست خاصة بالمسعفين، ولكنها صادرة من الأحكام الجنائية العامة.

بلد في دائرة الضوء: غياب النية يعفي من المسؤولية في المملكة المتحدة
في المملكة المتحدة، يبدو أنه يجوز للشخص الذي يقدم الإسعافات الأولية، القيام بأعمال تصل إلى الاعتداء، أو الضرب على الأرجح، وهو استخدام القوة غير القانونية على شخص ما، لا سيما في الظروف التي يتم فيها إجراء هذه الإسعافات الأولية، دون موافقة صريحة من الشخص الذي يعاني من ضائقة، بما في ذلك عندما يكون الشخص غير قادر على إعطاء الموافقة بسبب فقدان الوعي على سبيل المثال. ومع ذلك، نظرًا لأن جريمة الضرب تتطلب إما النية الإجرامية لإحداث ضرر (أو اللامبالاة بخصوص حدوث هذا الضرر)، فإنه في معظم الحالات، لن يتم وضع الجناية في سياق الإسعافات الأولية.

لذلك، قد يجد المسعفون أنفسهم مسؤولين إذا تسببوا، أثناء تقديم المساعدة، في إلحاق الضرر بالضحية. وقد يثني نظام المسؤولية المارة عن التدخل لتجنب المسؤولية الجنائية. غير أنه من المفهوم أن الأنظمة القانونية لا تعفي المسعف تمامًا من كل المسؤولية، لأجل تشجيع المساعدة المفيدة. لذا، بمجرد حدوث جناية، من المهم أن تكون وسائل الدفاع الفعالة موجودة لحماية المسعف في بعض الحالات.

بلد في دائرة الضوء: مسؤوليات مختلفة لموظفي الصحة والمارة في الهند

في الهند، لا يتحمل المارة والمهنيون الطبيون نفس المسؤولية في حالة تقديم الإسعافات الأولية. فبموجب القانون الجنائي، سيتحمل المهنيون الطبيون المسؤولية عن الإهمال الطبي في حال ادعاءات ناشئة عن إصابة، على الرغم من أن السوابق القضائية قد أقرت أنه لا توجد مسؤولية جنائية في حالة الخطأ في الحكم أو وقوع حادث. أما عامة الناس من مقدمي الإسعافات الأولية غير المدربين، فيتحملون المسؤولية بموجب أحكام الإهمال الجنائي إذا "عرّضوا للخطر حياة أو سلامة الآخرين الشخصية، بسبب التهور أو الإهمال". إذن، ستطبق المحاكم معيارًا مختلفًا اعتمادًا على نوع مقدم الإسعافات

كما ذكر، يجب توفير وسائل الدفاع في القانون، للسماح للمسعف تجنب المسؤولية عن أفعاله. في عدد قليل فقط من الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة (15٪)، وجدنا وسائل دفاع تتعلق على وجه التحديد بمسؤولية المسعف في سياق الإسعافات الأولية. وفي الـ 85٪ المتبقية من الهيئات القضائية، يمكن استخدام وسائل دفاع القانون الجنائي العام. ومع ذلك، قد يكون من المستحسن أن تكون هناك أحكام محددة، حيث سيكون من الأسهل تفسيرها للمحاكم، وستوفر يقينًا قانونيًا أفضل للمسعفين المحتملين.

والجدير بالذكر، أنه تم إيجاد أحكام محددة في عدد محدود من الولايات القضائية. فعلى سبيل المثال، في الهند، أصدرت الحكومة إرشادات لإعفاء المسعفين من المسؤولية. وينص على أن المارة والمسعفين المتطوعين "لن يتحملوا أي مسؤولية مدنية كانت أو جنائية". لكن، لا ينبغي أن يكون المسعف مهملاً أو متهورًا لتطبيق هذا الدفاع. وبالمثل، في دولة الإمارات العربية المتحدة، يُنص على أنه "لا تُرتكب أية جريمة عند إجراء العلاج الطبي وفقًا للمبادئ العلمية المقبولة عمومًا وبموافقة المريض الصريحة أو الضمنية، أو إذا كان التدخل الطبي مطلوبًا في حالات الطوارئ". كما تم إيجاد أحكام خاصة مشابهة في فيتنام، واليابان، وباكستان، والولايات المتحدة، وكوبا، وسويسرا. في زيمبابوي، يوجد حكم محدد ويطبق فقط على "شخص مؤهل"، مما يجعل وسائل الدفاع مقتصرة على أخصائي الرعاية الصحية.

تتطلب معظم هذه الأحكام، كي تكون قابلة للتطبيق، أن يتصرف المسعف بحسن نية وألا يكون مهملاً. على سبيل المثال في اليابان، "لا يعاقب أي فعل ضروري لتجنب خطر حالي على الحياة، أو الجسم، أو الحرية، أو الممتلكات الشخصية أو أي شخص آخر، فقط عند عدم تجاوز الضرر الناتج عن هذا الفعل الضرر الذي يجب تجنبه". هذه القيود مفيدة لضمان أنه إذا قرر المسعف التصرف، فلن يتسبب في مزيد من الضرر للضحية. وينبغي أن تفسرها المحاكم لصالح المسعف، حتى لا تثني أي مسعف محتمل عن التدخل.

بلد في دائرة الضوء: نطاق محدد للإعفاء من المسؤولية بموجب القانون الكوبي

ينص القانون الجنائي في كوبا على أنه " يجب إعفاء من المسؤولية الجنائية كل من يتصرف من أجل تجنب خطر وشيك يهدد شخصه أو شخصًا آخر، أو حق اجتماعي أو فردي، مهما كان ذلك، إن لم يكن ممكنًا تجنب الخطر بأي طريقة أخرى، ولا ينبغي أن يكون قد تم إحداثه عن قصد من قبل الفاعل، وشريطة أن يكون الحق الذي تمت التضحية به أقل قيمة من الحق المحفوظ". يجب تفسير النص المتعلق بالخطر "تم إحداثه عن قصد من قبل الفاعل" على أنه يعني أن المسعف قد تصرف بإهمال، أو إنه تسبب في مزيد من الضرر بتجاوز "حدود الضرورة" مما يعرض صحة الضحية للخطر، اعتمادًا على تقدير المحكمة، لا تعفى تماما من المسؤولية الجنائية.

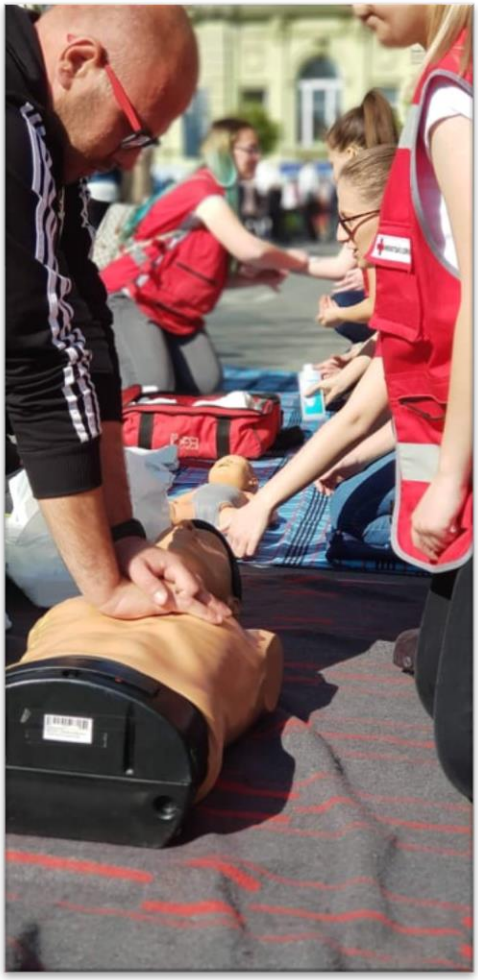

في معظم الهيئات القضائية، لم يتم إيجاد أي حكم محدد يتعلق بالإسعافات الأولية، ولكن المسؤولية الجنائية العامة توفر وسائل دفاع يمكن أن يستخدمها المسعفون. الغالبية العظمى من هذه الهيئات القضائية توفر وسائل دفاع للضرورة. على سبيل المثال في كازاخستان، يُنص على أنه "لا يُعد من المخالفات الجنائية التسبب في ضرر في حالة الضرورة القصوى، أي الإجراءات المتخذة من أجل إزالة الخطر الذي يهدد بشكل مباشر حياة الناس، وصحتهم، وحقوقهم، ومصالحهم المشروعة، ومصالح المجتمع أو الدولة، إذا كان هذا الخطر لا يمكن إزالته بوسائل أخرى، وألا تتجاوز هذه الإجراءات حدود الضرورة القصوى". وبالمثل، في إكوادور، "توجد حالة الضرورة عندما يحمي الشخص نفسه أو غيره، مما يتسبب في إصابة أو إضرار شخص آخر، بشرط أن يكون الحق المحمي في خطر حقيقي وفعلي، وألا تكون نتيجة الحماية أكبر من الضرر أو الأذى الذي كان من المفترض تجنبه، وألا توجد وسائل عملية وأقل ضررًا للدفاع عن هذا الحق ". ونجد أيضًا دفاع الضرورة، على سبيل المثال، في بلجيكا، أو إيطاليا، أو لبنان، كما هو الحال في غالبية الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة.

إن الدفاع عن النفس (والذي ينطبق أيضًا على الدفاع عن الآخرين) أقل شيوعًا، ولكنه لا يزال مكرسًا في الأحكام الجنائية لعدد كبير من الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة، يمثل وسيلة دفاع يمكن أن يعتمد عليها المسعفون. على سبيل المثال، يُنص في فرنسا على أن "الشخص غير مسؤول جنائيًا، إذا واجه خطرًا قائمًا أو وشيكًا على نفسه، أو على شخص آخر، أو على ممتلكات، يقوم بعمل ضروري لضمان سلامة الشخص، أو الممتلكات، إلا إذا كانت الوسائل المستخدمة لا تتناسب مع خطورة التهديد". يمكن العثور على وسيلة دفاع مماثلة في لوكسمبورغ. وبالمثل، في الأرجنتين، يأخذ القانون الجنائي بعين الاعتبار مبدأ الدفاع عن النفس، والذي يمكن أن يستخدمه المسعف جنبًا إلى جنب مع وسائل الدفاع الأخرى المتاحة.

في حين أن الشروط المحددة لاستخدام وسائل الدفاع - سواء كانت للضرورة أو للدفاع عن النفس - قد تختلف من هيئة قضائية إلى أخرى، إلا أنها جميعها مهمة ويمكن الاعتماد عليها من قبل المسعف لتجنب المسؤولية. تنص بعض الهيئات القضائية على وسائل دفاع أخرى غير تلك المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، في الإمارات العربية المتحدة وفي كوستاريكا، يمكن للمسعف تجنب المسؤولية من خلال الاعتماد على موافقة الضحية، والتي قد تكون ضمنية. وفي المملكة المتحدة، من الممكن أيضًا الاعتماد على الموافقة الضمنية للشخص عندما يكون هذا التدخل ضروريًا لإنقاذ حياته. غير أنه سيتم تقييم ذلك من قبل المحاكم حسب الحالة. في هيئات قضائية أخرى، من الممكن أيضًا الاعتماد على أمر قانوني لتجنب المسؤولية. فعلى سبيل المثال، في عمان، يوفر القانون الجنائي دفاعًا عن "فعل يرتكب بموجب واجب قانوني، أو يفرضه أمر قانوني من السلطات المختصة". وينص القانون في كرواتيا على الدفاع عن المخالفة البسيطة، إذا كان من الواضح أن المخالفة بسيطة استنادًا إلى سلوك الشخص، وإدانته، والعواقب المترتبة على الممتلكات المحمية، والنظام القانوني، فسيعفى هذا الشخص من المسؤولية. أخيرًا، ينص القانون الفيتنامي، بالإضافة إلى دفاع الضرورة (الذي يُسمى "الظروف العاجلة") للدفاع عن الأحداث غير المتوقعة، حيث لن تكون هناك مسؤولية إذا لم يكن من الممكن توقع العواقب الضارة للفعل.

بلد في دائرة الضوء: وسيلة دفاع خاصة للمسعفين المعتمدين في إيطاليا
بموجب القانون الإيطالي، قد تؤدي الممارسة غير القانونية لمهنة، مثل طبيب أو أخصائي صحة، دون الحصول على الدبلومات والشهادات اللازمة، إلى مسؤولية جنائية. ومع ذلك، تنص المادة 593 من القانون الجنائي الإيطالي على أن امتلاك شهادة تدريب على الإسعافات الأولية يحمي المسعف من الملاحقة القضائية لممارسة مهنة غير قانونية. قد يتحمل المسؤولية لأسباب أخرى، مثل الإهمال. لكن استخدام هذا الدفاع سيكون محدودًا لأنه من غير المحتمل أن يتحمل المسعف - المعتمد أو غير المعتمد - المسؤولية عن الممارسة غير القانونية لمهنة في سياق حالة الطوارئ.

المسؤولية المدنية

في جميع الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة، وجدنا أن المسعف يخضع لأنظمة المسؤولية المدنية العامة، مما يعني أنه قد يكون مسؤولاً عن أي ضرر يحدث أثناء تقديمه للمساعدة. يختلف المحتوى الدقيق لمثل هذه الأحكام من هيئة قضائية إلى أخرى، ويمكن أن يكون محددًا نوعًا ما. على سبيل المثال، في فيتنام، يُنص على أن يكون الشخص مسؤولاً إذا أضر عن قصد أو عن غير قصد بالحياة، أو الصحة، أو الشرف، أو الكرامة، أو السمعة، أو الممتلكات، أو حقوق أو مصالح قانونية أخرى لشخص، أو أضر بشرف، أو سمعة، أو ملكية كيان قانوني أو كيان آخر، مما يتسبب في ضرر". في إسبانيا، يشترط فقط أن أي شخص يتسبب في ضرر للآخرين، عن طريق التدخل أو السهو، أو خطأ أو إهمال موازي، يجب أن يصلح الضرر الناجم. في كوستاريكا، "أي شخص يتسبب عن قصد في إلحاق الضرر بشخص آخر، عن طريق السهو، أو الإهمال، أو التهور، ملزم بإصلاح الضرر".

في معظم الهيئات القضائية، يتطلب إثبات المسؤولية المدنية تدخلا غير قانوني. قد يكون من الصعب اعتبار أن أي محاولة لتقديم المساعدة في حالة الطوارئ غير قانونية أو خطأ. ومع ذلك، يمكن أن يصل الإهمال إلى حد الخطأ في غالبية الهيئات القضائية، كما هو الحال في كينيا، أو إيطاليا، أو باكستان، حيث يتم النص عليه صراحة. وبالمثل، ينص القانون في أيرلندا على أنه قد يكون الشخص مسؤولاً بموجب قانون الإهمال، إذا تم إثبات واجب الرعاية مع انتهاك المعيار المطبق. سيختلف هذا المعيار وفقًا للحقائق والظروف، بما في ذلك ما يتعلق بمستوى معرفة ومهارة المسعف، ومستوى المخاطر التي يشكلها الموقف.

بلد في دائرة الضوء: حد أدنى للإهمال بموجب القانون الكندي
في كندا، بمجرد بدء الإسعافات الأولية، قد يخضع المسعف للمسؤولية المدنية بموجب القانون العام للإهمال. قد يكون المسعف مسؤولاً عن أي إصابات ناتجة عن تدخله، إذا تم تحديد واجب رعاية الضحية، وإذا تم انتهاك معيار الرعاية المعمول به، وإذا تسبب هذا الانتهاك في حدوث إصابات. أشارت المحكمة الكندية العليا إلى أن المسعف الذي يتصرف دون توقع الحصول على تعويض، حتى وإن كان مهملا، لن يخضع للمسؤولية إلا إذا أدى عدم تقديم الرعاية المعقولة إلى ترك الضحية في وضع أسوأ مما قد تكون عليه. وصرحت المحكمة الكندية العليا بأنه "حتى إذا شرع شخص في عملية إنقاذ ولم يتممها، فإنه لا يتحمل أي مسؤولية تجاه الشخص الذي أتى لمساعدته طالما أن توقف جهوده لم يترك الشخص في حالة أسوأ مما كان عليه عندما تولى المسؤولية ".

في حين أنه قد لا يكون من الممكن دائمًا التخفيف من مخاطر تحمل المسؤولية في حالة الإهمال، والذي قد يكون مبررًا بالحاجة إلى التأكد من أن افتقار المسعفين للتدريب لا يفاقم الوضع، لا تزال هناك وسائل دفاع متاحة في معظم الهيئات القضائية، على مختلف المستويات، من أجل تجنب المسؤولية المدنية. لقد حددنا ثلاث فئات من الاختصاصات عندما يتعلق الأمر ب وسائل الدفاع المطبقة في الإسعافات الأولية. الأولى تشمل غالبية الهيئات القضائية التي شملها الاستطلاع (40٪) حيث قد يكون من الممكن الاعتماد على وسائل دفاع المسؤولية المدنية العامة. والثانية تخص الهيئات القضائية التي توجد فيها أحكام محددة تتعلق بمقدمي الإسعافات الأولية (29٪)، والفئة المتبقية هي الهيئات القضائية التي لا تشمل أي وسائل دفاع قابلة للتطبيق (31٪).

تشمل الفئة الأولى، وهي الاختصاصات التي يمكن للمسعفين فيها الاعتماد على دفاعات المسؤولية المدنية العامة، على سبيل المثال روسيا، أو عمان، أو إستونيا، أو جنوب إفريقيا. غالبًا ما تكون وسائل الدفاع هذه وفق ضرورة أو قوة قاهرة، ولكن يمكن أن تشمل وسائل دفاع أخرى قابلة للتطبيق. على سبيل المثال، في الأرجنتين، لا توجد مسؤولية "عندما يكون الضرر بسبب الشخص الذي يتلقى المساعدة، في حالة القوة القاهرة، وعندما يكون الضرر ناتجًا عن طرف ثالث لا مسؤولية عليه، وبسبب استحالة الوفاء بالالتزام". وبالمثل، ينص القانون في موريشيوس على عدم وجود مسؤولية في حالة القوة القاهرة، إذا كان خطأ المدعي قد ساهم في الضرر، وإذا كان طرف ثالث قد ساهم في هذا الضرر. في حين أن القانون في هذه الهيئات القضائية ينص على وسائل الدفاع التي قد يستخدمها المسعفون، فمن المؤسف ألا يوجد حكم محدد من شأنه أن يوفر إطارًا قانونيًا واضحًا ومحددًا لحماية المسعفين من المسؤولية.

أما الفئة الثانية فتتعلق بالهيئات القضائية لها أحكام محددة تتعلق بتحديد مسؤولية المسعفين. يُطلق على بعض هذه الأحكام اسم "قوانين فاعل الخير"، ومعظمها في بلدان القانون العام، مثل نيوزيلندا، أو أستراليا، أو كندا، أو أيرلندا، أو إسرائيل، أو المملكة المتحدة. في الهند على سبيل المثال، بينما لا يوجد قانون مركزي أو عام لقانون فاعل الخير، أصدرت الحكومة مبادئ توجيهية لإعفاء فاعلي الخير من المسؤولية، وعلى سبيل المثال في ولاية كارناتاكا، ينص قانون فاعل الخير على أن "الشخص لن يتحمل أي مسؤولية مدنية عن فعل، أو سهو أثناء تقديم الرعاية الطارئة لشخص مصاب، حين يكون هذا الفعل أو السهو بحسن نية، سواء بموافقة أو لا". تكمن محدودية هذه الحماية في حالة الإهمال الفادح أو الاستهتار.

بلد في دائرة الضوء: أحكام فاعل الخير التي يحكمها قانون الولاية في الولايات المتحدة

في الولايات المتحدة، توفر جميع الولايات قوانين فاعل الخير، مما يخفف من المسؤولية المدنية للمسعف. بينما قد يكون هناك بعض الاختلاف من ولاية إلى أخرى، فإن هذه الأحكام متشابهة إلى حد كبير. على سبيل المثال، ينص قانون كاليفورنيا للصحة والسلامة على أنه "ما من شخص بحسن نية، لا يتوقع أي تعويض، يقدم رعاية طبية أو غير طبية طارئة في مكان حالة الطوارئ، سيكون مسؤولاً عن أي ضرر مدني ناتج عن أي فعل أو سهو". وبالمثل، تنص قوانين ولاية ماساتشوستس العامة على أن "أي شخص، لا تتضمن واجباته المعتادة والعادية توفير الرعاية الطبية الطارئة، والذي يحاول بحسن نية تقديم رعاية الطوارئ بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإنعاش القلبي الرئوي، أو إزالة الرجفان، و يفعل ذلك دون مقابل، لن يكون مسؤولاً عن الأفعال أو السهو (...) الناتج عن محاولة تقديم هذه الرعاية الطارئة. غير أن قوانين الولاية تنص أيضًا على أن هؤلاء المسعفين قد يتحملون المسؤولية في حالة إهمال فادح.

على الرغم من عدم تسميتها "قوانين فاعل الخير" على وجه التحديد، إلا أن هيئات قضائية أخرى تنص على أحكام مماثلة خاصة بالمسعفين، على سبيل المثال في فيتنام، أو اليابان، أو باكستان. وفي إسبانيا، مثلا يُنص على أنه يمكن لأي شخص "إنكار المسؤولية من خلال إثبات أنه تصرف بجد لمنع الضرر".

بلد في دائرة الضوء: الإعفاء الكامل من المسؤولية في الصين، ولكن في إطار المحاكم

تنص الأحكام العامة للقانون المدني الصيني صراحة على أن "الشخص الذي يقدم طواعية المساعدة في حالات الطوارئ، ويسبب ضررًا لمتلقي المساعدة، لا يتحمل المسؤولية المدنية". يبدو أن نص هذا الحكم، المعتمد في عام 2017، يعفي المسعفين من عامة الناس، من جميع المسؤوليات المدنية. ومع ذلك، فإن تاريخ التشريع وآراء الخبراء تشير إلى أنه يجب وضع قيود على الإعفاء في بعض الظروف، مثلا عندما يعاني الشخص الذي تمت مساعدته من ضرر غير ضروري بسبب الإهمال الفادح للمسعف من عامة الناس. ولم يتضح بعد تأثير هذا الحكم وتفسيره.

أخيرًا، تتعلق الفئة الأخيرة بالهيئات القضائية التي لم نجد بها أي وسيلة دفاع قابلة للتطبيق، كما هو الحال في فرنسا، أو كينيا، أو البرازيل، أو هونج كونج. ومع ذلك، في معظم الهيئات القضائية، سيكون الأمر متروكا للمحكمة لتقييم مسؤولية المسعف. على سبيل المثال، في سويسرا، عند تحديد شكل ومدى التعويض المقدم عن الخسارة أو الضرر المتكبّد، ستأخذ المحكمة في الاعتبار "الظروف ودرجة المسؤولية". وبالمثل، في بلجيكا، من أجل تقدير ما إذا تم ارتكاب خطأ، سيقوم القاضي بتحليل سلوك الشخص المطلوب إثبات مسؤوليته، في ضوء السلوك الذي كان ينبغي توقعه عادة من شخص يمارس نفس الوظيفة، وله نفس المؤهل. في هذا السياق، سيأخذ القاضي بشكل عام في الاعتبار كون المسعف متطوعًا، وسيكون أقل حدة بشكل عام. في مثل هذه الهيئات القضائية حيث لا يستطيع المسعفون الاعتماد على أي دفاع قانوني في حالة تحملهم المسؤولية، فقد يؤدي ذلك إلى عدم تشجيع التدخل المحتمل للمسعف.

رابعا: التحديات في الحصول على تعويض للمسعف

في حالة تعرض المسعف لأي ضرر، أثناء تقديمه للإسعافات الأولية، فمن المعقول توقع تعويض هذا الشخص عن الأضرار التي لحقت به. على سبيل المثال، قد يشمل ذلك إصابة أو مرض ناتج عن تدخله، أو تلف ممتلكاته. ومع ذلك تُظهر بياناتنا أن إمكانية تعويض المسعف محدودة للغاية. في الواقع، تُظهر دراستنا وجود أحكام محددة لتعويض المسعفين في عدد قليل فقط من الهيئات القضائية. في جميع الهيئات القضائية المتبقية التي شملتها الدراسة، لا يمكن للمسعف سوى الاعتماد على المسؤولية المدنية العامة.

غير أن نظام المسؤولية هذا قد لا يكون مناسبًا لمعالجة نفقات المسعف. في الواقع، يشير النظام ضمنيًا أن المسعف يجب أن يثبت تسبب الضحية في خطأ أو إهمال، والذي قد لا يكون دائمًا هو الحال أو يصعب إثباته. بالإضافة إلى ذلك، من الحتمي أيضًا أن يكون الضرر قد تسببت فيه الضحية. ومع ذلك، يمكن أن يحدث الضرر أحيانًا بسبب أطراف ثالثة قد تكون مجهولة الهوية. والنتيجة هي أن حصول المسعف على تعويض قد يكون طويلا وصعبًا.

بلد في دائرة الضوء: نظام تعويض محدد لرجال الإطفاء المتطوعين في تايوان
يحوي القانون التايواني نوعًا من الحماية المالية، ولكنه يقتصر على مكافحة الحرائق. وينص على وجه الخصوص أن "أي رجل إطفاء متطوع يصاب بمرض، أو إعاقة، أو يتوفى أثناء التدريب، أو التمرين، أو أثناء الخدمة، يجب أن يكون مأجورًا اعتمادًا على اللوائح السارية على وضعيته في وظيفته العادية". بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت خدمات مكافحة الحرائق تطلب وتستخدم رجال الاطفاء، والعاملين الطبيين، ومركبات، وسفن البحرية، وطائرات، ومعدات من مؤسسات عامة، ومن القطاع العام، والقطاع الخاص، فإن أي شخص يُطلب لمكافحة الحرائق، والإنقاذ، وتقديم الاسعافات الأولية "سيكون مأجورًا وفقًا للأجر القياسي الذي يدفعه صاحب العمل أو الكيان الذي يشغل فيه الوظيفة العادية" وأي شخص يصاب بمرض، أو إعاقة أو يتوفى، يجب أيضًا تعويضه وفقًا لذلك.

توفر بعض الهيئات القضائية - وهي قليلة من بين التي تمت مراجعتها - ترتيبات أو آليات محددة لتعويض المسعف. على سبيل المثال، في فرنسا، أنشأت المحاكم مفهوم اتفاقية المساعدة الطوعية، ما يعادل شبه عقد، لأجل تعويض المسعف عن الأضرار التي تكبدها عند تقديم المساعدة للآخرين، ويغطي هذا الالتزام الإصابة الجسدية، والأضرار المادية، مما ينطوي على التزام أمان حقيقي. ونجد مفهومًا مماثلا أيضًا، على سبيل المثال، في لوكسمبورغ، وبلجيكا. في إسرائيل، يُنص على أن "الشخص الذي قام، بحسن نية وبطريقة معقولة، بعمل لحماية حياة شخص آخر، أو سلامته الجسدية، أو صحته، أو كرامته، أو ممتلكاته (دون أن يكون ملزمًا بذلك) وتكبد نفقات معقولة فيما يتعلق بالفعل، أو خسارة مالية نتيجة لهذا الفعل، يتم تعويضه عن تلك النفقات من قبل الشخص المستفيد"

في فيتنام، هناك حكم أكثر عمومية، ينطبق إذا تسببت الضحية في الضرر: "يجب على الشخص الذي يخلق حالة طارئة تؤدي إلى حدوث ضرر، أن يعوض أي شخص متضرر". وبالمثل، في الصين، يمكن للمسعفين المطالبة بتعويض على أساس "إدارة أعمال الآخرين دون إلزام"، والتي تتعلق بالخدمات المقدمة لحماية مصالح شخص آخر، حين لا يكون مقدم الخدمة ملزمًا قانونًا، أو تعاقديًا للقيام بذلك. في مثل هذه الحالات، يحق لمقدم الخدمة مطالبة المستفيد بالنفقات اللازمة لهذه المساعدة. أخيرًا، في لبنان، بموجب القانون الجنائي "تُلزم الجريمة المرتكبة في حالة الضرورة الشخص المستفيد من الفعل (أو المساعدة) بتعويض المصاب". في جميع الهيئات القضائية المذكورة أعلاه، يمكن أيضًا استخدام المسؤولية المدنية العامة من قبل المسعف للحصول على تعويض عن الضرر، ولكن استخدام هذا الحكم المحدد قد يكون أكثر فعالية. على أي حال، ينبغي تشجيع وجود أحكام محددة في القانون تسمح بالتعويض، لأنها ستوفر يقينًا قانونيًا أفضل، وإمكانية تعويض المسعف.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الهيئات القانونية التي تمت دراستها، سواء كانت بمقتضى المسؤولية المدنية العامة أو أحكام محددة، يتم فيها التعويض من قبل الضحية. إلا أن ثلاثًا من الهيئات القضائية التي شملتها الدراسة، تنص على تعويض لا

يكون من طرف الضحية وإنما من أطراف ثالثة، أو الدولة، أو التأمين. في بولندا، يُنص على أن "الشخص الذي لحق به ضرر بالممتلكات نتيجة لتقديم الإسعافات الأولية بنفسه، يحق له المطالبة بالتعويض عن الضرر من الدولة (...)". ولكن، ما من تعويض في حال كان الضرر ناتجًا فقط عن خطأ الشخص الذي عانى من الضرر، أو طرف ثالث لا تكون الدولة مسؤولة عنه. وفي هذه الحالة، ينص القانون البولندي على حكم محدد كي يتم تعويض الضحية عن النفقات المبررة. وبالمثل، في النمسا، قد يتمكن المسعف، في ظروف معينة، من توجيه طلبه إلى المؤسسة المختصة بالتأمين الصحي على مستوى البلدية. في اليابان، أنشأت إدارات مكافحة الحرائق في العديد من البلديات ما يسمى بـ "تأمين المارة" لتغطية التكاليف الطبية لإصابات المسعفين و / أو اختبارات الأمراض المعدية التي تمت الاصابة بها خلال عملية الإنقاذ. توجد برامج مختلفة تغطي مجالات مختلفة (على سبيل المثال، تتطلب بعض البرامج إدارة الإنعاش القلبي الرئوي، أو مزيل الرجفان الخارجي الآلي) ومبالغ تعويض مختلفة.